

## ملاحظات حول مساهمة رئيس جمعية التأمين العراقية في مناقشة ورقة الخبيرين النفطيين طارق شفيق وأحمد موسى جياذ: الدعوة لخارطة طريق جديدة

مصباح كمال

[1]

نشر معهد التقدم للسياسات الإنمائية بتاريخ 2 نيسان 2017 تقريراً عن الندوة<sup>1</sup> التي عقدها لعض ومناقشة الورقة التي قدمها الخبيران النفطيان طارق شفيق وأحمد موسى جياذ<sup>2</sup> والتي تضمنت مجموعة من الملاحظات والمعالجات الهادفة لوضع خطط وسياسات وحوكمة رشيدة للثروة النفطية في العراق. وجاء في التقرير أن النائب الدكتور مهدي الحافظ ادار الندوة، وشارك في التعقيب على الورقة: النائب عدنان الجنابي، الرئيس السابق للجنة النفط البرلمانية، الخبير النفطي حمزة الجواهري، الخبير النفطي فؤاد الامير، وزير الموارد المائية الأسبق الدكتور عبداللطيف جمال رشيد، الدكتور محمد الحاج حمود الوكيل الأسبق لوزارة الخارجية، الخبير الاقتصادي عبدالله البندر، الخبير المصرفي سمير النصيري، الخبير المصرفي عبدالعزيز حسون، السيد هاشم الشماع، مدير ملتقى بغداد الفكري، المهندس ياسين عباس، الدكتور فلاح خلف الربيعي، الجامعة المستنصرية، السيد عبد الحسن الزياي، رئيس جمعية التأمين.

[2]

من المسرّ أن نقرأ أن السيد عبد الحسن الزياي قد ساهم في المناقشة بصفته رئيساً لجمعية التأمين العراقية وليس بصفته رئيساً لمجلس إدارة شركة الرهام للتأمين أو كونه مقالاً مستقلاً. وقد قدّم نفسه بصفته رئيساً للجمعية في مناسبة سابقة.<sup>3</sup> وأرى في

<sup>1</sup> أشكر الزميل الصديق جون ملكون على توفير نسخة من هذا التقرير.

<sup>2</sup> كتب النص أصلاً باللغة الإنجليزية ونشر في موقع Iraq Business News

<http://www.iraq-businessnews.com/2017/03/21/towards-sound-oil-plans-policy-and-governance/>

<sup>3</sup> راجع مصباح كمال "التأمين في اللقاء الأول لمبادرة تأسيس المجلس الاقتصادي الأعلى" في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

موقفه هذا فهماً أصيلاً لدوره كممثل لجميع شركات التأمين الأعضاء في الجمعية. مثل هذا الموقف يعزز مكانة من يشغل موقع الرئاسة في الجمعية ويقصي أي تحيز لجهة أخرى يعمل فيها الرئيس بصفات أخرى.

[3]

كيف لخصّ التقرير مساهمة السيد عبد الحسن الزيايدي في الندوة؟ بعد التعريف به كرئيس لجمعية التأمين نقرأ التالي:

أشار إلى ان الحكومة تنتج النفط وتقوم بتصديره من دون ان تعطي للقطاع الخاص اي دور في هذه العملية .. داعياً إلى ان يسهم القطاع الخاص في عملية استثمار الغاز.

لقد تركّزت مساهمة رئيس الجمعية على غياب دور القطاع الخاص في إنتاج الحكومة للنفط وتصديره، ودعوته لمساهمة هذا القطاع في استثمار الغاز (وربما النفط الذي لم يذكره التقرير). وهو بهذا يلتقي مع الخبير المصرفي سمير النصيري الذي أكد، كما جاء في التقرير، على "رسم سياسة استراتيجية نفطية مثل باقي الدول، ورؤى اقتصادية تتوافق مع السياسة النفطية لتقليل الاعتماد على النفط، مستبعداً تحقيق مثل هذه الاهداف في ظل عدم وجود مشاركة للقطاع الخاص وعدم خصخصة وهيكلية للقطاعات الانتاجية وغياب هيكلية جديدة للاقتصاد."

[4]

الكل يتحدث عن العصا السحرية المتمثلة بالقطاع الخاص والخصخصة لحل أزمة الاقتصاد العراقي. لكننا "نسمع جعجعة ولا نرى طحناً." وهذا موضوع آخر يمكن أن

---

<http://iraqieconomists.net/ar/2017/01/12/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%82%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%88%d9%84-%d9%84%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%b1%d8%a9-%d8%aa%d8%a3%d8%b3%d9%8a%d8%b3-%d8%a7%d9%84/>

يُدرس ضمن إطار المساهمة المحلية العراقية في صناعة النفط، في مختلف مراحلها، بشكل عام، وضمن عقود جولات التراخيص التي أهملت المحتوى المحلي local content<sup>4</sup>. أو، في أحسن الحالات، أضعفت من فاعليته في التطبيق العملي، كما هو الحال بالنسبة لشرط التأمين في العقد النموذجي لجولات التراخيص. لعله من المفيد هنا أن نقتبس ما كتبه الخبيران طارق شفيق وأحمد موسى جياذ بشأن المحتوى المحلي. ففي معرض الحديث عن أخطاء رئيسية في عقود الخدمات طويلة الأجل كتبنا أن

"اعتماد عقود طويلة الأجل، تخلو من نسبة محددة مسبقاً من "المحتوى المحلي"، (التعاقد من الباطن للشركات المحلية ومساعدتها على التنفيذ والعمل بكفاءة) يؤدي إلى تصدير جزء أكبر من الثروة الوطنية بينما يعيق نقل الدراية التكنولوجية للشركات الوطنية الخاصة. إن المحتوى المحلي مهم إلى درجة أن إيران وروسيا طالبان بمنح 51% للشركات المحلية وترتفع هذه النسبة إلى 70% في النرويج."<sup>5</sup>

لا ندري إن كان السيد الزيايدي يفكر بهذا الجانب من الموضوع عندما قدّم مساهمته. أمل أن يوضح موقفه لأن له علاقة أيضاً بجانب آخر ونعني به دور التأمين المحلي - وهو ما كان غائباً في مساهمته، اعتماداً على ما جاء في التقرير عن الندوة. لقد كان رئيس الجمعية أكثر تأثيراً في مساهمته في اللقاء الأول لمبادرة تأسيس المجلس الاقتصادي الأعلى عندما نُقل عنه الآتي:<sup>6</sup>

<sup>4</sup> كتبنا أكثر من مرة حول موضوع التأمين في عقود جولات التراخيص ولدى وزارة النفط والشركات التابعة لها. أنظر بهذا الشأن: مصباح كمال، وزارة النفط والتأمين: ملاحظات نقدية (مكتبة التأمين العراقي، 2014). ص 45-57. مقدمة الكتاب منشورة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2014/03/19/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%83%d8%aa%d8%a7%d8%a8-%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d8%b7-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86/>

لقراءة النص الكامل للكتاب يمكن استخدام هذا الرابط:

[https://www.academia.edu/6476765/Ministry\\_of\\_Oil\\_and\\_Insurance\\_Critical\\_Remarks](https://www.academia.edu/6476765/Ministry_of_Oil_and_Insurance_Critical_Remarks)

<sup>5</sup> ترجمة مصباح كمال.

<sup>6</sup> أنظر الرابط في الهامش رقم 3.

- أ. بيّن ما تعرض له قطاع التأمين في العراق من اجحاف بينما يشكل اولويات بناء اي استراتيجية اقتصادية.
- ب. تأييده لتأسيس المجلس الاقتصادي الاعلى مع ضرورة ان يكون ممثلا بخبرات وكفاءات اقتصادية.
- ج. تشريع القوانين الاقتصادية بما يمنح قطاع التأمين دورا وطنيا بارزا لأهميته في كافة استراتيجيات البناء الاقتصادي.

وقد علقنا عليه في حينه، ولم نلقَ ردّاً منه أو من آخرين من المهتمين بالشأن التأميني.

[5]

رغم خصوصية الندوة فإن غياب أي ذكر للتأمين فيها يؤكد الإهمال الذي تعانیه مؤسسة التأمين في العراق من أصحابها ومن الغير. لقد كانت فرصة عقد هذه الندوة مناسبة جيدة لرئيس الجمعية لعرض موقف الجمعية من تأمين صناعة النفط في العراق خاصة وأن "المشاركين في الندوة [قرروا] رفع مذكرة تفصيلية إلى الرئاسات الثلاث ووزارة النفط لاطلاعهم بما تم التوصل اليه وماهي المقترحات المناسبة لوضع سياسية نفطية ناجحة في البلاد." نقول هذا وفي بالننا أن السياسة النفطية يجب أن لا تخلو من اهتمامٍ بدور قطاع التأمين العراقي (ضمن إطار المحتوى المحلي) كجزء من الارتباطات الخلفية backward linkages رغم أن قانون الاستثمار والعديد من عقود الدولة لا تحدد دوراً مهماً لقطاع التأمين العراقي.

مصباح كمال

7 نيسان 2017